

قضايا بحثية ١ – الاسبوع السابع

واقع التفويض الإداري في القطاع الحكومي بالمملكة العربية
السعودية دراسة ميدانية على المتدربين بمعهد الإدارة العامة

إعداد الطالبة/
أميرة محي الدين

دكتوراه إدارة

٢٠٢٦



نقد منهج البحث المستخدم

عنوان الدراسة:

واقع التفويض الإداري في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية على المتدربين بمعهد الإدارة العامة

منشورة في:

مجلة علمية محكمة عبر بوابة بنك المعرفة المصري

مجال التطبيق:

القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية (عبر عينة من المتدربين بمعهد الإدارة العامة)

المتغير المستقل:

التفويض الإداري

المتغير التابع:

واقع الممارسة (مستوى تطبيق التفويض الإداري / فعاليته في البيئة الحكومية)



تحليل عنوان الدراسة

وضوح العنوان وجاذبيته وتحديد المتغيرات

يشكل عنوان الدراسة واضحًا إلى حد كبير، حيث يحدد موضوع البحث بشكل مباشر وهو "واقع التفويض الإداري"، كما يحدد المجال الجغرافي (المملكة العربية السعودية) والفئة المستهدفة (المتدربون بمعهد الإدارة العامة). هذا الوضوح يساهم في جذب القارئ المتخصص ويعطي انطباعًا أوليًا عن محتوى الدراسة.

ومع ذلك، فإن العنوان يميل إلى الطابع الوصفي التقليدي، ولا يعكس وجود علاقة تحليلية بين متغيرات محددة، إذ لم يوضح بشكل صريح وجود متغير مستقل وآخر تابع، بل اكتفى بوصف "الواقع". وكان من الممكن تحسينه بإبراز العلاقة بين التفويض الإداري ونتائجه التنظيمية (مثل الأداء أو الكفاءة).

تحليل المقدمة

توضيح متغيرات الدراسة

جاءت المقدمة في إطار عام يبرز أهمية التفويض الإداري في تحسين كفاءة العمل الحكومي وتخفيف العبء عن القيادات، وهو طرح منطقي يتماشى مع الأدبيات الإدارية. إلا أن المقدمة لم تفصل بشكل دقيق بين متغيرات الدراسة، حيث لم يتم تحديد أبعاد التفويض الإداري بصورة منهجية واضحة منذ البداية.

كما أن الطرح كان أقرب إلى التمهيد العام، دون الانتقال التدريجي إلى صياغة علمية دقيقة تحدد العلاقات بين المتغيرات، مما يضعف من الترابط بين المقدمة وبقية أجزاء الدراسة.

مشكلة الدراسة

صياغة المشكلة والفجوة البحثية

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على واقع التفويض الإداري في القطاع الحكومي، إلا أن صياغتها لم تعتمد بشكل كافٍ على فجوة بحثية واضحة ومحددة. حيث لم يتم استعراض دراسات سابقة بشكل نقدي لإبراز ما لم تتناوله تلك الدراسات. وبالتالي، تبدو المشكلة أقرب إلى تساؤل وصفي عام، وليس نتيجة تحليل علمي دقيق لنقص معرفي قائم. وكان من الأفضل ربط المشكلة بمتغيرات حديثة مثل التحول الرقمي أو الحوكمة أو الأداء المؤسسي لإبراز أهميتها.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية والتطبيقية

تظهر أهمية الدراسة من الناحية النظرية في تناولها لموضوع التفويض الإداري، وهو من الموضوعات الحيوية في علم الإدارة. كما تسهم في إثراء الأدبيات العربية في هذا المجال. أما من الناحية التطبيقية، فتبرز أهميتها في تقديم نتائج يمكن أن تساعد صانعي القرار في تحسين ممارسات التفويض داخل المؤسسات الحكومية. ورغم ذلك، فإن الأهمية التطبيقية لم تُدعم بأمثلة عملية كافية توضح كيف يمكن الاستفادة من النتائج، مما يجعلها أقرب إلى الطرح العام.

أهداف الدراسة

مدى واقعيته وقابليتها للتحقق

تمثلت أهداف الدراسة في التعرف على مستوى التفويض الإداري وتحليل بعض الفروق بين أفراد العينة. وهي أهداف واقعية وقابلة للتحقق من خلال المنهج الوصفي. إلا أن هذه الأهداف تظل محدودة، حيث لم تتضمن تحليل العلاقات بين المتغيرات أو قياس أثر التفويض على نتائج تنظيمية، مما يقلل من عمق الدراسة.

الإطار النظري والمفاهيمي

تعريف المتغيرات وأبعادها

تناولت الدراسة مفهوم التفويض الإداري وأبعاده بشكل مقبول، إلا أن العرض كان تقليدياً إلى حد كبير، حيث اقتصر على التعريفات دون تقديم تحليل نقدي أو مقارنة بين المدارس الفكرية المختلفة. كما أن الربط بين الإطار النظري والتطبيق الميداني لم يكن قوياً، حيث لم يتم توظيف المفاهيم النظرية بشكل واضح في تفسير النتائج.

الدراسات السابقة

تحليل أوجه الاتفاق والاختلاف

استعرضت الدراسة عددًا من الدراسات السابقة، إلا أن العرض كان وصفياً أكثر منه تحليلياً. فلم يتم التركيز بشكل كافٍ على أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات، ولا على كيفية استفادة الدراسة الحالية منها.

كما لم يتم إبراز الفجوة البحثية بشكل صريح، وهو ما يضعف من مبررات إجراء الدراسة.

فروض الدراسة

تحديد الفروض الرئيسية والفرعية

يمكن استنتاج أن الفروض الرئيسية تدور حول:

- وجود مستوى معين لممارسة التفويض الإداري
 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات ديموغرافية (مثل الخبرة، المؤهل، التدريب)
- أما الفروض الفرعية فتتعلق بكل متغير ديموغرافي على حدة.

مدى ارتباط الفروض بالعنوان والأهداف

ترتبط الفروض بالعنوان بشكل جزئي، حيث تعكس فكرة "الواقع"، لكنها لا تعكس علاقة سببية أو تحليلية واضحة بين متغيرات محددة. كما أن ارتباطها بالأهداف محدود، إذ تركز على الفروق الإحصائية أكثر من تحليل الظاهرة نفسها.

مدى إسهامها في تحقيق أهداف الدراسة

تسهم الفروض في تحقيق الأهداف الوصفية للدراسة، لكنها لا تدعم تحقيق أهداف تحليلية أعمق، نظرًا لاقصرها على اختبار الفروق دون تفسيرها.

نموذج الدراسة

لم تعرض الدراسة نموذجًا مفاهيميًا واضحًا يربط بين المتغيرات، وهو ما يُعد نقطة ضعف منهجية، إذ كان من المفترض تقديم إطار يوضح العلاقة بين التفويض الإداري والمتغيرات الأخرى.

منهجية الدراسة

المجتمع والعينة

اعتمدت الدراسة على عينة من المتدربين بمعهد الإدارة العامة، وهو اختيار يتيح الوصول إلى أفراد لديهم خلفية إدارية. إلا أن هذا الاختيار قد لا يمثل جميع العاملين في القطاع الحكومي.

مصادر البيانات

تم الاعتماد على البيانات الأولية من خلال الاستبانة، مع بعض المصادر الثانوية، وهو أمر شائع لكنه محدود.

أدوات التحليل الإحصائي

استخدمت الدراسة أساليب إحصائية وصفية واستدلالية، لكنها لم تتضمن تحليلات متقدمة، مما يقلل من عمق النتائج.

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج

جاءت المناقشة مرتبطة بالنتائج الإحصائية، لكنها لم تتعمق في تفسيرها في ضوء الإطار النظري أو الدراسات السابقة.

التوصيات وإمكانية تطبيقها

قدمت الدراسة توصيات عملية، مثل تعزيز ثقافة التفويض، وهي توصيات قابلة للتطبيق، لكنها جاءت عامة وغير مرتبطة بخطط تنفيذية واضحة.

بحوث مستقبلية

لم يتم التوسع بشكل كافٍ في اقتراح دراسات مستقبلية، وكان من الممكن اقتراح دراسات تربط التفويض بالأداء أو القيادة التحويلية.

نقاط القوة

- وضوح عنوان الدراسة وتحديد المجال الجغرافي
- تناول موضوع مهم في الإدارة الحكومية
- استخدام منهج مناسب لطبيعة الدراسة
- تقديم نتائج قابلة للاستفادة العملية
- الاعتماد على بيانات ميدانية حقيقية

نقاط الضعف

- غياب إطار نظري تحليلي عميق
- ضعف صياغة المشكلة وعدم إبراز الفجوة البحثية
- محدودية الفروض واقتصارها على الفروق الإحصائية
- عدم وجود نموذج مفاهيمي واضح
- الاعتماد على أداة واحدة (الاستبانة)
- ضعف التحليل الإحصائي والتفسيري

تحسينات مقترحة

- إعادة صياغة العنوان ليعكس علاقة بين متغيرات واضحة
- تطوير المشكلة البحثية بالاعتماد على فجوات علمية حديثة
- إدخال متغيرات تابعة مثل الأداء أو الكفاءة التنظيمية
- استخدام نموذج مفاهيمي يوضح العلاقات بين المتغيرات
- تنويع أدوات جمع البيانات (مقابلات + استبانة)
- استخدام أساليب تحليل إحصائي متقدمة
- تعزيز الربط بين النتائج والإطار النظري

المرجع

المأحي، م. أ. (٢٠٢١). واقع التفويض الإداري في القطاع
الحكومي بالمملكة العربية السعودية دراسة ميدانية على
المتدربين بمعهد الإدارة العامة. Retrieved from

https://aja.journals.ekb.eg/article_184619.html



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

